تنامي الدور الإقليمي التركي بعد عام ٢٠١٦ (الطموح والأهداف)

The Expansion of Turkey's Regional Role After 2016 (Ambitions and Objectives)

م.م. دعاء منعم ياسين

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية – جامعة بغداد

duaa.m@cis.uobaghdad.edu.iq

تاريخ استلام البحث: ٢٠٢٥/١٠/٩ تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٥/١٢/٢٧

الملخص:

يتناول هذا البحث تنامي الدور الإقليمي التركي بعد عام ٢٠١٦ بوصفه تحولًا استراتيجيًا في السياسة الخارجية لأنقرة مدفوعًا بجملة من الطموحات والأهداف المتداخلة. تسعى تركيا من خلال هذا التوسع إلى ترسيخ مكانتها كفاعل إقليمي مؤثر مستندة إلى مزيج من المتغيرات الداخلية كالتحولات السياسية والاقتصادية والمتغيرات الخارجية المتمثلة باضطراب النظام الإقليمي وتراجع أدوار بعض القوى التقليدية. يسلّط البحث الضوء على التمدد التركي في الفضاء العربي وشرق المتوسط مع تحليل أنماط الحضور التركي في ملفات محورية سياسية وأمنية واقتصادية. ويعتمد البحث منهجية تحليلية تستند إلى مداخل نظرية لفهم أدوار الفواعل الإقليمية سعيًا لتفسير ما إذا كان هذا الدور يعكس رؤية استراتيجية متكاملة أم أنه محكوم بمرونة ظرفية فرضتها التحديات المحيطة.

الكلمات المفتاحية: الدور الإقليمي، تركيا، ما بعد ٢٠١٦، الطموح السياسي، أهداف السياسة الخارجية.

Abstract:

This research explores the evolution of Turkey's regional role in the post-2016 period, focusing on the strategic ambitions and objectives driving its foreign policy. The study investigates how domestic political transformations, regional instability, and global power shifts have reshaped Ankara's behavior as an emerging regional actor. By analyzing Turkey's involvement in the Arab region, the Eastern Mediterranean, and broader geopolitical arenas, the paper identifies key patterns in its diplomatic, military, and economic strategies. The research adopts a qualitative analytical approach, using theoretical perspectives on regional power dynamics to interpret Turkey's external engagement. Ultimately, the study aims to assess whether Turkey's growing regional presence reflects a coherent strategic vision or reactive pragmatism shaped by complex regional realities.

Keywords: Regional role, Turkey, Post-2016, Political ambition, foreign policy objectives.

المقدمة:

يشهد النظام الإقليمي منذ مطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين تحولات متسارعة أفرزت واقعًا جديدًا في موازين القوى الإقليمية، وأعادت تشكيل طبيعة الفواعل المؤثرة ضمنه. وفي خضم هذا الحراك، برزت تركيا بوصفها قوة إقليمية طامحة تسعى إلى توسيع نفوذها السياسي والاقتصادي والعسكري، مستندة إلى موقعها الجيوسياسي الحيوي وإرثها التاريخي ومصالحها المتشابكة في محيطها الإقليمي. وقد شكّل عام ٢٠١٦ نقطة تحوّل مركزية في مسار السياسة الخارجية التركية، لا سيما بعد محاولة الانقلاب الفاشلة، وما تبعها من إعادة تموضع داخلي ترك أثرًا مباشرًا على التوجهات الخارجية، إذ انتقلت أنقرة من استراتيجية الحذر والانكفاء النسبي إلى نمط من التدخل النشط في القضايا الإقليمية، شمل الفضاء العربي وشرق المتوسط، وبات حضورها موضع تحليل واهتمام لدى العديد من الباحثين وصنّاع القرار. ويأتي هذا البحث في سياق تحليل هذا التحول التركي من خلال فهم محدداته ورصد أدواته وتفكيك أهدافه، وذلك في محاولة لتحديد ما إذا كان هذا الدور يعكس رؤية استراتيجية متكاملة نحو الإقليم أم أنه استجابة ظرفية أملتها توازنات الداخل وتحديات الخارج.

الاشكالية: يُواجه الدور الإقليمي التركي بعد عام ٢٠١٦ تساؤلات متعددة حول طبيعته وحدوده وأهدافه الفعلية، خاصة في ظل تصاعد الحضور التركي في قضايا الإقليم السياسية والأمنية والاقتصادية. فبين من يرى في هذا التوسع تعبيرًا عن رؤية استراتيجية متكاملة تسعى إلى إعادة بناء النفوذ التركي في محيطه الحيوي، ومن يعتبره سلوكًا ظرفيًا تحكمه اعتبارات داخلية وتوازنات إقليمية متغيّرة، تبرز الحاجة إلى دراسة هذا الدور ضمن إطار علمي يوضح مدى استقراره وفاعليته وتتمثل **الإشكالية الرئيسة لهذا البحث في:** إلى أي مدى يعكس الدور الإقليمي التركي بعد عام ٢٠١٦ طموحًا استراتيجيًا منظّمًا، وما هي المحددات التي تُسهم في تشكيل هذا الدور داخل البيئة الاقليمية.

الفرضية: ينطلق هذا البحث من فرضية أساسية مفادها أن الدور الإقليمي التركي بعد عام ٢٠١٦ لا يُمثّل تحركًا عشوائيًا أو استجابة ظرفية فحسب بل يعكس توجهًا استراتيجيًا مدروسًا تسعى من خلاله تركيا إلى إعادة تموضعها كلاعب إقليمي مؤثر. وتقوم هذه الفرضية على افتراض أن التحولات الداخلية في النظام السياسي التركي، إلى جانب التغيرات في البيئة الإقليمية والدولية، قد أسهمت مجتمعة في صياغة رؤية أكثر طموحًا للدور التركي خارج حدوده التقليدية. وتفترض الدراسة أن هذا الدور يستند إلى أدوات متنوعة ومسارات متعددة تهدف إلى تعزيز النفوذ التركي وتحقيق مكاسب طويلة الأمد في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية.

الاهمية: تُعد دراسة الدور الإقليمي التركي بعد عام ٢٠١٦ ذات أهمية خاصة لما تمثّله هذه المرحلة من تحوّل مفصلي في توجهات السياسة الخارجية لأنقرة. فقد شهدت هذه الفترة تصاعدًا ملحوظًا في الحضور التركي ضمن ملفات إقليمية معقّدة، ما يدفع إلى فهم هذا التوسع من منظور استراتيجي وتحليلي. وتبرز أهمية هذا البحث أيضًا من خلال محاولته الربط بين الطموحات المعلنة لتركيا والبيئة

السياسية التي تعمل ضمنها، في ظل انكفاء بعض القوى التقليدية في الإقليم. كما تسهم هذه الدراسة في سد فجوة بحثية في الأدبيات العربية من خلال تقديم قراءة متكاملة لأبعاد الدور التركي، تجمع بين المحددات الداخلية والاعتبارات الجيوسياسية الخارجية، ما يجعلها ذات صلة مباشرة بصنّاع القرار والباحثين في شؤون الشرق الأوسط.

المنهجية: يعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي في دراسة الدور الإقليمي التركي بعد عام ٢٠١٦، وذلك من خلال تحليل المؤشرات السياسية والاقتصادية والأمنية التي رافقت هذا الدور، وربطها بالسياقات الداخلية والخارجية التي أسهمت في بلورته. كما يستعين البحث ببعض المداخل النظرية في العلاقات الدولية، لا سيما مدخل الدور، لفهم كيفية تَشَكُّل سلوك الدولة في بيئتها الإقليمية. ويُوظَّف أيضًا المنهج الوصفي لفهم التطورات التاريخية والداخلية التي مهّدت لتحول السياسة الخارجية التركية. وتتم قراءة هذه العوامل ضمن إطار تركيبي يراعي التداخل بين الطموحات الرسمية لتركيا والتحولات البنيوية في النظام الإقليمي.

الحدود الزمانية والمكانية: تتمثل الحدود الزمانية لهذا البحث في الفترة الممتدة من عام ٢٠١٦ حتى عام ٢٠٢٥، وهي مرحلة شهدت تحولات جوهرية في التوجهات الداخلية والخارجية لتركيا، لا سيما بعد محاولة الانقلاب الفاشلة، حيث أعادت الدولة صياغة أولوياتها الإقليمية واتجهت نحو تبنّي دور أكثر فاعلية في محيطها أما الحدود المكانية فتشمل النطاق الإقليمي الذي نشطت فيه السياسة الخارجية التركية خلال هذه المرحلة، وبصورة خاصة المنطقة العربية، بما فيها دول الخليج، وسوريا، والعراق، وليبيا، فضلًا عن فضاءات أوسع مثل شرق المتوسط ومنطقة القوقاز، التي تداخلت فيها الأبعاد الجيوسياسية مع الطموحات التركية المستجدة.

المبحث الأول: الإطار النظري للدور الإقليمي التركي

يُعدّ فهم الدور الإقليمي لأي دولة مسألةً مركزية في تحليل سلوكها الخارجي، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بدول صاعدة تمتلك طموحات استراتيجية تتجاوز حدودها الوطنية. وفي هذا السياق يُمثل الدور الإقليمي التركي حالة مميزة تستدعي الوقوف عند الأسس النظرية التي تُفسّر تحوّلاته وطبيعة حضوره في البيئة الإقليمية المحيطة. إن موقع تركيا الجغرافي، وإرثها التاريخي، ووزنها السياسي والاقتصادي، يجعلها فاعلًا مرشحًا للعب أدوار متعددة تتقاطع فيها الاعتبارات الواقعية والبنائية والنفعية ومن هذا المنطلق، يسعى هذا المبحث إلى تقديم إطار نظري يوضح المفاهيم الأساسية المرتبطة بالدور الإقليمي، واستعراض أبرز المحددات النظرية التي تساعد على تفسير سلوك الفواعل الإقليمية، وصولًا إلى تحليل المتغيرات الداخلية التي أسهمت في إعادة تشكيل السياسة الخارجية التركية خلال السنوات الأخيرة.

المطلب الأول: تركيا كفاعل إقليمي: مدخل مفاهيمي

تُعد المحددات النظرية لفهم أدوار الفواعل الإقليمية من الركائز الأساسية في تحليل ديناميات العلاقات الدولية، خصوصًا في البيئات غير المستقرة والمتحولة وقد اتجهت العديد من الأدبيات إلى التركيز على مفهوم الدور الإقليمي كأداة لتحليل سلوك الدول متوسطة الحجم أو الساعية إلى تعزيز

موقعها ضمن بيئتها الجيوسياسية، حيث تندرج تركيا في هذا الإطار. فالدور الإقليمي لا يُفهم فقط من خلال القدرات المادية للدولة، بل أيضًا من خلال الطريقة التي تدرك بها ذاتها، وكيف تسعى لترجمتها إلى نفوذ خارجي[١]

وتوفر أبرز النظريات في العلاقات الدولية أدوات تشخيصية لفهم هذا التوجّه، فنظرية الدور (Role Theory) تتمحور حول تصور الدولة لدورها وتوقعات البيئة الخارجية عنها، ما يخلق علاقة ثنائية بين الهوية والتفاعل الخارجي[٢] ومن جانب آخر، تُفسّر نظرية القوة المتوسطة (Middle Power Theory) كيف أن دولًا مثل تركيا تمارس تأثيرًا من خلال الدبلوماسية الثقافية، والمشاركة في المؤسسات الدولية، والمساعدات، بدل المعادلات الصدامية المباشرة وتدعم النظريات البنيوية فكرة أن تراجع الهيمنة الدولية يتيح فرصة صعود فواعل إقليمية جديدة وهو الأمر الذي يتطابق مع تجربة تركيا في فترة ما بعد الحرب الباردة وفي ظل التراجع الأميركي النسبي في الشرق الأوسط، ما أتاح لها فرصة توسيع نفوذها عبر ملء الفراغ الجيوسياسي، لا سيما في ملفات حساسة مثل سوريا، وليبيا، والقرن الإفريقي، مستندة بذلك إلى تصورات جديدة للدور القيادي في الإقليم[٣].

وفي هذا الإطار، يُلاحظ أن الدول التي تسعى إلى توسيع نفوذها الإقليمي تُعيد تعريف علاقتها بمحيطها على أسس أكثر استقلالية واستباقًا. وتركيا كانت من أبرز هذه النماذج حيث انتقلت من موقع الشريك الهامشي في النظام الغربي إلى فاعلٍ يطرح بدائل سياسية ونماذج جديدة في الجوار العربي والإسلامي وقد تجلّى هذا التحول من خلال مبادراتها الدبلوماسية النشطة، ومشاريعها الاقتصادية العابرة للحدود، واستثمارها في أدوات القوة الناعمة مثل التعليم والإعلام والمساعدات الإنسانية، ما جعلها تكتسب تأثيرًا متعدد الأبعاد لا يعتمد فقط على القوة العسكرية أو الاقتصاد، بل أيضًا على الرمزية الثقافية والدينية.

ويُسهم هذا التحول التركي في التأكيد على أن الديناميكيات الإقليمية لا تُبنى فقط على توازنات القوة المادية بل على القدرة على تشكيل سرديات جديدة حول القيادة والدور والتأثير. وفي هذا السياق لا بد من الانتباه إلى أن الفاعل الإقليمي الناهض لا يتصرف بمعزل عن بيئته الداخلية، بل يتغذى منها ويتفاعل معها بشكل مستمر من هنا تبرز أهمية المتغيرات الداخلية، مثل التحولات السياسية، وصعود نخب جديدة، وإعادة صياغة العقيدة الاستراتيجية للدولة، في دفع الدور الإقليمي نحو مسارات أكثر طموحًا. ومن بين أبرز المحددات المفاهيمية التي لا يمكن إغفالها يبرز عنصر الهوية الوطنية، باعتباره محددًا ثقافيًا واستراتيجيًا في آنٍ معًا، إذ لعبت الهوية التركية بما تحمله من امتدادات عثمانية وإسلامية دورًا أساسيًا في إعادة تشكيل السلوك الخارجي، خصوصًا بعد صعود تيارات سياسية تبنّت خطابًا يُمجد الإرث التاريخي ويمنح تركيا مكانة "الراعي الإقليمي". وعليه، فإن فهم المحددات النظرية لأدوار الفواعل الإقليمية يمثل مدخلًا أساسيًا لتحليل سلوك تركيا الخارجي بعد عام ٢٠١٦، خصوصًا في ظل التحولات الدولية وتراجع الأدوار التقليدية لبعض القوى الكبرى. ويساعد هذا الإطار التحليلي في استيعاب الآليات التي من خلالها تسعى تركيا إلى إعادة رسم موقعها في البيئة الإقليمية المحيطة.

المطلب الثاني: المتغيرات الداخلية وأثرها في توجهات السياسة الخارجية التركية

شهدت تركيا منذ العام ٢٠١٦ تحولات داخلية جذرية أعادت تشكيل بنيتها السياسية وحدود سلطة الفاعلين ضمن النظام السياسي، حيث مثّل الانتقال من النظام البرلماني إلى الرئاسي نقطة فاصلة في مركزية القرار السياسي الخارجي داخل المؤسسة الرئاسية، وتقليص دور المؤسسات التقليدية مثل وزارة الخارجية فقد انعكست هذه التحولات على طبيعة صناعة القرار الخارجي إذ أصبحت رهينة لحسابات السياسة الداخلية بدرجة أكبر لاسيما بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في تموز ٢٠١٦ وما تبعها من إعادة هيكلة شاملة لمؤسسات الدولة[٤]. ترافقت هذه التغييرات مع صعود خطاب قومي–ديني متشدد ساهم في توجيه السياسة الخارجية نحو خيارات أكثر حدة واندفاعًا، خصوصًا في الملفات ذات الطابع الأمني والرمزي وقد أشار Yavuz وÖzcan إلى أن ما بعد الانقلاب شكّل مرحلة إعادة صياغة للهوية السياسية للدولة اذ أصبحت السياسة الخارجية أداة لترسيخ الشرعية الداخلية ووسيلة لإعادة إنتاج الهيمنة السياسية[٥].

تُظهر مجمل هذه التحولات أن السياسة الخارجية التركية لم تعد نتاجًا لتفاعل مؤسساتي تقليدي كما كان في السابق، بل أصبحت تعبّر عن مسار داخلي مركب يرتكز على مركزية القرار وإعادة تعريف التهديدات، واستثمار القضايا الإقليمية لتعزيز المشروعية السياسية داخليًا وقد انعكس هذا النمط في مقاربة تركيا المتغيرة تجاه المحيط الإقليمي، حيث تبنّت سياسات أكثر اندفاعًا وتدخلًا استنادًا إلى رؤية أمنية موسعة تربط بين الاستقرار الداخلي والامتداد الإقليمي[٦] وهو ما منحها مساحة أوسع للمناورة في ملفات معقدة، وإن كان ذلك أحيانًا على حساب استقرار علاقاتها مع القوى الفاعلة إقليميًا ودوليًا. لقد تسببت هذه التحولات في تآكل التوازن المؤسسي، وأعادت صياغة العلاقة بين الداخل التركي والسياسة الخارجية على نحو غير مسبوق فتصاعد الخطاب القومي وتضييق الهامش الديمقراطي ترافقا مع إعادة تعريف المصالح الحيوية، بما يجعل التدخلات الإقليمية أداة لإعادة إنتاج الشرعية السياسية لا مجرد استجابة لتهديدات أمنية قائمة. وهذا ما تجلّى في سياسات تركيا تجاه الجوار العربي، إذ تحوّلت من دور الوسيط إلى طرف مباشر في النزاعات، كما في سوريا وليبيا، عبر توظيف خطاب مركّب يجمع بين الهوية القومية والمظلومية التاريخية ومقتضيات الأمن القومي[٧]. وعلى هذا الأساس أصبح النظام الداخلي التركي عاملًا مُحدِّدًا في طبيعة انخراط الدولة خارجيًا، بل يمكن القول إن السياسات الإقليمية بعد ٢٠١٦ لم تكن انفصالًا عن الداخل، بل امتدادًا لصراعاته وأدواته وقد أشار باحثون إلى أن تحوّل النظام السياسي من برلماني إلى رئاسي أتاح للرئيس بناء سياسة خارجية تتجاوز الحسابات المؤسساتية التقليدية وتُعيد رسم الدور التركي وفق متغيرات الهوية الجديدة للدولة والنظام معًا[٨]

وبناءً على ما تقدّم يتّضح أن التحولات الداخلية التي شهدتها تركيا بعد عام ٢٠١٦ لم تكن محصورة بالإطار المؤسسي أو الحزبي، بل امتد تأثيرها إلى صياغة توجهات السياسة الخارجية على نحو يعكس الأولويات الجديدة للنظام السياسي فقد أصبح القرار الخارجي أكثر ارتباطًا بالاعتبارات السياسية الداخلية، لا سيما في ظل المركزية المتنامية حول مؤسسة الرئاسة وتراجع دور المؤسسات البيروقراطية التقليدية إن هذا

الارتباط بين الداخل والخارج أفرز مقاربة أكثر حسمًا في التعامل مع البيئة الإقليمية، تقوم على التدخل المباشر وإعادة تعريف المصالح الوطنية ضمن سياقات توسعية ومن هذا المنطلق، فإن المتغيرات الداخلية في تركيا لم تؤثر فقط في آليات صنع القرار، بل أعادت أيضًا تشكيل مضمون الدور الإقليمي التركي، ليأخذ طابعًا أكثر حزمًا واندفاعًا يتجاوز الأطر التقليدية للدبلوماسية التركية التي ميّزت مرحلة ما قبل التحوّل المؤسسي.

المطلب الثالث: الهوية والدور: العلاقة بين الداخل التركي والطموح الإقليمي

تُعد الهوية الوطنية أحد المرتكزات الجوهرية في تحليل السلوك الخارجي للدول لا سيما حين يتعلق الأمر بالطموحات الإقليمية المتنامية وفي الحالة التركية، فإن مشروع إعادة تعريف الهوية الوطنية لم يكن مجرد عملية ثقافية داخلية بل اتخذ أبعادًا استراتيجية انعكست بوضوح على السياسة الخارجية. فمنذ صعود حزب العدالة والتنمية عام ٢٠٠٢ برز توجه واضح لإعادة صياغة الانتماء التركي من منظور إسلامي–عثماني بديلاً عن النسق الكمالي العلماني الذي كان يربط تركيا تقليديًا بالغرب. وقد أثّر هذا التحول الهوياتي في إعادة توجيه الدور الإقليمي التركي باتجاه منطقة الشرق الأوسط باعتبارها ساحة نفوذ تاريخي وثقافي[٩]. هذا التغيير لم يكن ثقافيًا فحسب، بل ترافق مع تغيّرات مؤسسية ونخبوية داخل الدولة التركية. إذ أعادت النخبة السياسية الجديدة – ممثلة بأردوغان وحلفائه – تعريف معنى "النفوذ التركي" على أساس استعادة الدور التاريخي للأناضول كقائد للعالم الإسلامي، وليس كمجرد طرف محايد ضمن الترتيبات الغربية. وقد انعكس هذا التوجه في تدخلات تركيا في ملفات إقليمية مثل سوريا وليبيا وقطر، حيث قدّمت نفسها كمدافع عن الهوية الإسلامية وكقوة موازنة أمام الاستقطابات الإقليمية[١٠].

وعلى هذا الأساس، أصبحت السياسة الخارجية التركية أداة لتأكيد هوية الدولة لا مجرد انعكاس لمصالحها المادية إذ لم تَعُد التحالفات تُبنى فقط على أساس عقلاني مصلحي، بل بدأت تُصاغ ضمن رؤية أيديولوجية تُعلي من شأن الانتماء الحضاري والرمزي وهو ما أدى إلى تحولات في شكل الخطاب السياسي التركي الذي بات يُدمج بين مفاهيم القوة الناعمة، والدعم الإنساني، والدور الأخلاقي في المنطقة إلا أن هذا المسار رغم زخمه واجه تحديات حقيقية من بينها تباين الهويات السياسية للدول العربية، وصعود أنظمة تُعارض المشروع التركي في المنطقة[١١]. تجدر الإشارة إلى أن هذا التماهي بين الهوية والدور خلق نوعًا من "الازدواجية" في السياسة الخارجية التركية فهي من جهة تسعى لفرض ذاتها كقوة عقلانية فاعلة في التوازنات الإقليمية ومن جهة أخرى تُوظف الخطاب الهوياتي كوسيلة لتعزيز شرعيتها داخليًا وخارجيًا ويُعد هذا التوظيف جزءًا من عملية إعادة إنتاج الدور التركي على أسس ثقافية–أيديولوجية تتجاوز الحدود الجغرافية نحو امتدادات رمزية، تشكّل ركيزة في مشروع "تركيا الكبرى".[١١]

وبذلك فإن الهوية لم تعد فقط أداة تبريرية، بل تحولت إلى إطار تفسيري يُحدد من خلاله صانع القرار التركي أولوياته الإقليمية.[١٢] ويمكن القول إن هذا الربط بين الداخل التركي ممثلًا بهويته الجديدة وبين الطموح الإقليمي المتزايد، يعكس تحوّلًا بنيويًا في فهم الدور الخارجي لتركيا كفاعل يُنتج ذاته من خلال استدعاء الرموز وإعادة تفسير التاريخ، واستخدامه كأداة استراتيجية في العلاقات الدولية وبذلك يمكن

القول إن علاقة الهوية بالدور أصبحت أكثر من مجرد داعم خارجي بل باتت واحدة من متغيرات صناعة القرارتؤثّر في اختيارات تركيا الإقليمية عبر مشروع سياسي–ثقافي يمتد إلى ما بعد حدود الدولة وهذا التداخل بين الداخل التركي والطموح الإقليمي يعكس مرحلة جديدة من استنهاض الهوية وتحويلها إلى إطار تعبوي استخدمته القيادة التركية كأداة لتعزيز وجودها في المشهد الإقليمي والدولي.

المبحث الثاني: التوجهات الإقليمية لتركيا بعد عام ٢٠١٦

شهدت السياسة الخارجية التركية بعد عام ٢٠١٦ تحولًا نوعيًا في توجهاتها الإقليمية، عكس سعيًا واضحًا نحو إعادة تموضع تركيا ضمن بيئة الشرق الأوسط الجيوسياسية هذا التحول لم يكن مجرد تغيير في الأدوات، بل انطوى على إعادة تعريف لموقع الدولة وأدوارها المحتملة في محيط متقلب، حيث تبلورت سياسة خارجية ذات طابع أكثر فاعلية وتأثيرًا. وقد جاء ذلك في سياق تصدع المنظومة الإقليمية العربية بما أتاح لتركيا فرصًا لتعزيز حضورها في مناطق تشهد فراغًا استراتيجيًا. لم يقتصر الأمر على العالم العربي، بل امتد نحو مناطق حيوية مثل شرق المتوسط والقرن الإفريقي، حيث تحاول أنقرة ترسيخ نفوذها من خلال أدوات متنوعة تشمل الاتفاقات الأمنية، والانتشار البحري، والتعاون الاقتصادي. إلى جانب ذلك ترافقت هذه التحركات مع تحولات داخلية في بنية النظام السياسي التركي، أبرزها تركّز القرار في يد المؤسسة الرئاسية، وتغيّر طبيعة النخبة الحاكمة مما أضفى طابعًا أكثر مركزية واندفاعًا على السياسة الخارجية. بناءً على ما سبق يسعى هذا المبحث إلى تحليل طبيعة التوجهات الإقليمية الجديدة لتركيا من خلال استعراض دورها في المنطقة العربية ورصد تمددها الاستراتيجي في فضاءات متشابكة مع تسليط الضوء على العلاقة بين هذا الدور والسياقات السياسية الداخلية.

المطلب الاول: الدور التركي في المنطقة العربية

شهدت السياسة الإقليمية لتركيا بعد العام ٢٠١٦ تحولات جوهرية اتسمت بتزايد الطابع التوسعي والانخراط الفاعل في أزمات المنطقة، وهو ما عكس توجهًا متصاعدًا نحو إعادة تعريف موقع تركيا كقوة إقليمية فاعلة ومؤثرة. وقد تجسد هذا التحول من خلال التداخل النشط في ملفات محورية كالأزمة السورية والليبية والتنافس شرق المتوسط، ما كشف عن انتقال في مستوى الطموح الاستراتيجي من مقاربة دفاعية إلى نزعة هجومية تستند إلى تصور جديد للعمق الاستراتيجي يتجاوز المحددات التقليدية لسياسة "تصفير المشاكل" التي سادت خلال العقد الأول من حكم حزب العدالة والتنمية. وقد أشار Aras وAkpınar [13] إلى أن الأزمات المحيطة بتركيا، ولا سيما أزمة اللاجئين السوريين، أعادت تشكيل رؤيتها للأمن الإقليمي، بحيث غدت تنظر إلى التدخل المباشر كأداة ضرورية لحماية مصالحها ودرء التهديدات المحتملة. في السياق ذاته يرى Yavuz وÖzcan أن محاولة الانقلاب الفاشلة في ٢٠١٦ مثلت نقطة تحول رئيسية دفعت أنقرة إلى إعادة بناء سياستها الخارجية وفق مقاربة أكثر مركزية وحسمًا، ترتكز على تركيز القرار في مؤسسة الرئاسة وتهميش جزئي لمؤسسات الدولة التقليدية كالخارجية والبرلمان، بما أفرز نمطًا جديدًا في التفاعل مع النظام الإقليمي والدولي.[١٤]

شكّل التدخل التركي في سوريا أحد أبرز معالم تحوّل الدور الإقليمي لأنقرة بعد عام ٢٠١٦، إذ لم يعد مقتصرًا على دعم الفواعل غير الرسمية كما في بدايات الأزمة بل اتخذ منحىً عسكريًا مباشرًا من خلال عمليات عابرة للحدود مثل "درع الفرات" و"غصن الزيتون" و"نبع السلام" وقد جاءت هذه العمليات ضمن تصور تركي يعتبر التهديد الكردي المتصاعد على حدوده الجنوبية مساسًا مباشرًا بأمنه القومي، خاصة مع صعود وحدات حماية الشعب الكردية المدعومة من واشنطن، والتي تعتبرها أنقرة امتدادًا لحزب العمال الكردستاني [١٥]ولم يقتصر الوجود التركي على العمليات العسكرية المؤقتة، بل امتد إلى بناء شبكات إدارية وخدمية محلية داخل مناطق النفوذ التركي في الشمال السوري بما يشبه سياسة "الأمر الواقع" الإقليمي.

وقد مثّلت هذه الاستراتيجية امتدادًا لمفهوم "الحدود النشطة" الذي تبنته النخبة التركية الحاكمة، إذ لا يُفهم التدخل بوصفه فقط ردًا أمنيًا، بل أيضًا كآلية لبسط النفوذ الجيوسياسي وتحقيق التوازن مع القوى الدولية والإقليمية المتنافسة وعلى رأسها روسيا وإيران كما عكس هذا التدخل انتقال تركيا من سياسة "تصفير المشاكل" إلى سياسة "إدارة الأزمات عبر النفوذ"، ما يعكس تغيرًا جوهريًا في فهم أنقرة لوظيفتها الإقليمية [١٦] ويمكن القول إن الساحة السورية أصبحت منصة مركزية لترسيخ الطموح التركي بقيادة ملفات إقليمية حساسة خاصة في ظل الانكفاء النسبي للدور الأميركي وانشغال الاتحاد الأوروبي بقضايا داخلية.

امتدت التحركات الإقليمية التركية إلى ليبيا لتشكل أحد أبرز تمظهرات الدور التركي الجديد بعد عام ٢٠١٦ إذ استثمرت أنقرة حالة الانقسام السياسي والصراع العسكري لتعزيز نفوذها في الغرب الليبي من خلال دعم حكومة الوفاق الوطني في طرابلس سياسيًا وعسكريًا. وقد وقّعت تركيا اتفاقيتين رئيسيتين في نهاية ٢٠١٩ إحداهما للتعاون الأمني والعسكري والأخرى لترسيم الحدود البحرية، ما شكّل تحولًا في موازين القوى داخل ليبيا والشرق المتوسط على حد سواء [17]. ولم يكن التدخل التركي مجرد خطوة ظرفية، بل عبّر عن إستراتيجية تركية طويلة المدى لإعادة رسم معادلات التوازن في شمال إفريقيا وضمان موطئ قدم دائم على السواحل الجنوبية للمتوسط ما شكّل تحولًا في موازين القوى داخل ليبيا والشرق المتوسط على حد سواء ضمن معادلة تنافس جيوسياسي متصاعد مع قوى إقليمية مثل مصر والإمارات وفرنسا.

إن التحرك التركي في ليبيا ارتكز على تصور يتجاوز الجغرافيا السياسية المباشرة، ليشمل البعد الاقتصادي عبر التنقيب البحري، وكذلك البعد الأيديولوجي عبر دعم تيارات الإسلام السياسي المتحالفة معها وقد انعكس ذلك في التنسيق العسكري مع حكومة طرابلس، وتوسيع النفوذ عبر شركات أمنية واقتصادية تركية داخل الأراضي الليبية وهو ما فُسّر على أنه محاولة لإعادة إحياء نفوذ عثماني بطابع معاصر ما دفع أطرافًا إقليمية إلى تبني سياسات احتواء مضادة [١٨]. ومن هذا المنظور فإن التدخل التركي في ليبيا مثّل نقطة اختبار جوهرية لاستراتيجية أنقرة الجديدة التي تمزج بين القوة الصلبة والناعمة في بيئة إقليمية متشابكة.

أما العراق فقد أصبح محورًا متقدمًا ضمن استراتيجية تركيا الإقليمية منذ عام ٢٠١٦، في ظل إعادة رسم خريطة نفوذها في العالم العربي وقد تبنّت أنقرة مقاربة هجومية في شمال العراق، تمثّلت بعمليات عسكرية متعاقبة ضد مواقع حزب العمال الكردستاني (PKK) وهو ما عكسته بوضوح عمليات "مخلب النمر" و"مخلب النسر"، التي انطلقت بدءًا من عام ٢٠٢٠، وأسفرت عن تعزيز الوجود التركي عبر إنشاء قواعد عسكرية دائمة وتوسيع مناطق النفوذ الحدودي دون تنسيق مع الحكومة المركزية في بغداد [١٩] هذا التصعيد العسكري جاء ضمن تصور تركي يعتبر العراق امتدادًا مباشرًا لأمنه القومي، ما مثّل نقلة نوعية مقارنة بالسنوات السابقة حين كانت أنقرة تفضّل العمل عبر الوسائل الدبلوماسية أو غير الرسمية.

ترافقت هذه الدينامية الأمنية مع تحركات موازية على الصعيد الاقتصادي، لا سيما في المناطق الشمالية، حيث عمّقت تركيا شراكتها مع حكومة إقليم كردستان، من خلال التجارة، وبناء شبكات الطاقة، وخط أنابيب تصدير النفط، ما منحها أدوات تأثير فعالة في الاقتصاد العراقي، خاصة في ظل ضعف التنسيق بين الإقليم والمركز [٢٠]. في الوقت ذاته استثمرت تركيا في ورقة الأقليات التركمانية مستحضرة خطابًا قوميًا ذي طابع رمزي، عزّز من حضورها السياسي والثقافي في مناطق مثل كركوك وتلعفر لتعيد صياغة هذا الحضور كجزء من مشروع جيوسياسي يعيد إنتاج علاقتها بالعراق من منظور ما بعد عثماني.* وبهذا الشكل تحول العراق إلى ساحة تنافس وتداخل سياسي وامني بين أنقرة وبغداد، لا سيما مع تصاعد الاعتراضات العراقية الرسمية على العمليات العسكرية التركيةورفضها لانتهاك السيادة الوطنية ورغم ذلك، واصلت تركيا ترسيخ وجودها كفاعل غير تقليدي يزاوج بين أدوات القوة الصلبة والتغلغل الاقتصادي والسياسي، في ظل تراجع قدرة الدولة العراقية على فرض نموذج مركزي شامل للسيادة [٢١] وبذلك عكست تجربة العراق بعد ٢٠١٦ نموذجًا مكمّلاً لما شهده الدور التركي في سوريا وليبيا إذ يتكامل في مسار واحد ليعيد تشكيل الخريطة الأمنية والسياسية الإقليمية وفق رؤية تركية أحادية.

هذ ولم يقتصر الحضور التركي في العراق على البعد الأمني فقط بل امتد أيضًا إلى محاولات تركية لإعادة بناء نفوذها من خلال أدوات القوة الناعمة فقد كثفت أنقرة من أنشطتها الثقافية والتعليمية والإغاثية عبر مؤسسات مثل وكالة التعاون والتنسيق التركية (TİKA) ومؤسسة المعارف، مركّزة على المناطق ذات الأغلبية التركمانية وعلى المدن المتضررة من الحرب ضد تنظيم "داعش"، مثل الموصل والفلوجة وقد ساهم هذا الحضور في تعزيز سردية "تركيا الحامية" وهي سردية تسعى أنقرة لترسيخها لتبرير تدخلاتها الإقليمية بوصفها استجابة لحالة الفراغ التي خلفها تراجع الدور العربي والأمريكي [٢٢] .هذا الاستخدام المزدوج للأدوات الصلبة والناعمة منح تركيا ميزة التغلغل متعدد المستويات يصعب مواجهته بأدوات الردع التقليدية.

وعلى نحو موازٍ برز العراق كميدان استراتيجي لترتيب العلاقات التركية مع إيران التي تُعد أحد الفاعلين الرئيسيين في الساحة العراقية وعلى الرغم من وجود تنافس بين الطرفين، خصوصًا في ملف الجماعات المسلحة إلا أن تركيا التزمت بسياسة براغماتية تجنبت من خلالها الدخول في صدام مباشر مع

طهران داخل العراق وركزت على تقاطع المصالح الاقتصادية والأمنية لا سيما في ما يتعلق بمنع صعود النزعات الكردية الانفصالية التي تشكل تهديدًا مشتركًا [٢٣]. وعليه فإن العراق تحوّل إلى ساحة "تنظيم حدود" بين الطرفين أكثر من كونه ساحة صراع مفتوح. من ناحية أخرى تسعى تركيا إلى استثمار ملف المياه كورقة ضغط ضمن علاقاتها مع العراق إذ تستمر مشاريع السدود التركية، وعلى رأسها سد إليسو على نهر دجلة في التأثير بشكل مباشر على الحصص المائية العراقية وهو ما يزيد من تعقيد العلاقة الثنائية، هذا الاستخدام للأدوات الجيو–اقتصادية يُضاف إلى ادوات أنقرة في العراق ويؤكد توجهها نحو بناء دور إقليمي مركّب ومتعدد الأبعاد يقوم على توظيف الموقع الجغرافي، والموارد، والعلاقات المجتمعية، بما يخدم مشروعها الاستراتيجي الأوسع [٢٤]. وبهذا يُعد النموذج العراقي بعد عام ٢٠١٦ انعكاسًا متقدّمًا لتحوّل الدور التركي في الإقليم، حيث انتقلت أنقرة من مرحلة التفاعل المحدود إلى مرحلة الفعل المباشر لإعادة تشكيل نفوذها الإقليمي بما يؤشر إلى تحوّل استراتيجي من منطق الدفاع إلى منطق التأثير والمبادرة.

المطلب الثاني: التوسع التركي في شرق المتوسط والقرن الإفريقي

اتجهت السياسة الخارجية التركية خلال السنوات الأخيرة إلى تعزيز حضورها في محيطها الجغرافي الأوسع متجاوزة حدود الجوار المباشر نحو مناطق ذات أهمية استراتيجية متزايدة، مثل شرق المتوسط والقرن الإفريقي. وقد مثّل هذا التوسع امتدادًا طبيعيًا لتحولات بنيوية في رؤية أنقرة لدورها الإقليمي، لا سيما في ظل تصاعد التنافس الدولي على الممرات البحرية وموارد الطاقة وتنامي الحاجة إلى تأمين عمق جيوسياسي متعدد المستويات وتأتي هذه التوجهات ضمن سياق أوسع تعيد فيه تركيا تعريف أولوياتها الاستراتيجية بما يعكس طموحًا متناميًا للتموضع كلاعب مؤثر في التوازنات الإقليمية والدولية على حد سواء.

أولًا: التوسع التركي في شرق المتوسط: مثّل شرق البحر المتوسط نقطة تمركز حيوية ضمن تحوّل الاستراتيجية الإقليمية التركية، حيث سعت أنقرة منذ ٢٠١٦ إلى تعزيز موقعها الجيوسياسي في منطقة تتقاطع فيها اعتبارات الطاقة والأمن والسيادة وقد جاء هذا التحول على خلفية اكتشافات الغاز الطبيعي الضخمة في مياه المتوسط، وتشكيل تكتلات إقليمية استثنت تركيا من معادلات تقاسم الطاقة ما دفعها إلى انتهاج سياسة هجومية تُزاوج بين الخطاب السيادي والتحركات العسكرية. فمع توقيع مذكرتي التفاهم بين تركيا وحكومة الوفاق الليبية في أواخر عام ٢٠١٩ إحداهما لترسيم الحدود البحرية بادرت أنقرة إلى توسيع نطاق نفوذها البحري متجاوزة حدودها التقليدية ما أثار اعتراضًا حادًا من اليونان وقبرص ومصر، الذين اعتبروا الاتفاق مخالفًا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار [٢٥]. تبع هذه الخطوة تكثيف أنشطة التنقيب عن الغاز في مناطق متنازع عليها حيث أرسلت تركيا سفن المسح الزلزالي مثل: "أوروتش رئيس" تحت حماية بحرية ما كاد يؤدي إلى مواجهة عسكرية مفتوحة مع اليونان في صيف ٢٠٢٠[٢٦]. هذه التحركات لم تكن معزولة عن سياق أوسع من التحولات في السياسة الخارجية التركية والتي بدأت تميل إلى فرض الوقائع الميدانية كوسيلة لتعديل موازين القوى،

بالتوازي مع رفضها لشرعية التكتلات الناشئة مثل منتدى غاز شرق المتوسط الذي يضم إسرائيل ومصر واليونان وقبرص وتراه أنقرة أداة لعزلها اقتصاديًا واستراتيجيًا[٢٧]

من هذا المنظور، فإن التوسع التركي في شرق المتوسط يُجسّد نموذجًا لسياسة فرض الإرادة الجيوسياسية إذ لم تكتفِ تركيا بالدخول في صراعات حدودية بل سعت إلى إعادة صياغة النظام الإقليمي عبر أدوات القوة الصلبة وتوظيف الفراغ الدولي المتنامي كما ترافقت هذه السياسة مع حملات إعلامية وخطاب رسمي يعتبر ما يجري امتدادًا لمعركة "الاستقلال الأزرق" أي إعادة بناء الدور البحري التركي ضمن تصور استراتيجي يهدف إلى إعادة تعريف مكانة تركيا البحرية خارج حدود التحالفات التقليدية بما يعزز حضورها كقوة بحرية ذات سيادة فاعلة في إدارة موارد شرق المتوسط.[٢٨]

ثانياً: التوسع التركي في القرن الإفريقي: أصبح القرن الإفريقي في السنوات الأخيرة أحد المحاور الحيوية التي ركزت عليها السياسة الإقليمية التركية، وذلك لما تحمله هذه المنطقة من أهمية جيوسياسية واقتصادية بالغة تتصل بأمن البحر الأحمر والملاحة الدولية عبر مضيق باب المندب. ولم يكن الحضور التركي في هذا الإقليم وليد تحولات عابرة بل جاء نتيجة استراتيجية مدروسة تهدف إلى توسيع مجال التأثير التركي جنوبًا ضمن تصور متكامل يعزز من دور أنقرة كلاعب رئيسي في الفضاءين العربي والأفريقي على حد سواء. وقد تجسد هذا التوجه من خلال التمركز العسكري والاقتصادي المكثف في دول مثل الصومال والسودان إلى جانب بناء شبكات نفوذ ناعمة ترتكز على أدوات التنمية والتعاون الثقافي.

أنشأت تركيا في عام ٢٠١٧ أكبر قاعدة عسكرية خارج حدودها في مقديشو تُعرف باسم معسكر (TURKSOM) الذي يعكس أول قاعدة عسكرية شرعية لها في القرن الإفريقي ولا يُعد مجرد معسكر تدريب بل مركز قيادة لقوة "النسر الأفريقي" ضمن مسعى بناء جيش وطني صومالي قادر على مواجهة التهديدات [٢٩]. كما وقّعت أنقرة اتفاقات دفاعية واقتصادية طويلة الأمد مع مقديشو، شملت تدريب القوات البحرية وتزويدها بأسلحة متقدمة وذلك بهدف تأمين المياه الإقليمية لصالح الصومال ضد تدخلات دول مثل أثيوبيا التي سعت للوصول إلى البحر عبر إقليم جمهورية أرض الصومال [٣٠] هذه الخطوات أكسبت تركيا موطئ قدم استراتيجي قرب روابط التجارة البحرية العملاقة ما زاد من أهميتها الإقليمية، على الصعيد الاقتصادي دخلت تركيا إلى السوق الصومالية بقوة من خلال مشاريع إعادة الإعمار، إدارة الموانئ والمطارات، بناء مشافي ومدارس، وتقديم منح دراسية، الأمر الذي عزز أبعاد نفوذها الناعم [٣١]. وفي عام ٢٠٢٥، وقّعت أنقرة وصف ضباط صوماليين صفقة تعاون بحرية واسعة تستثمر حقوق حقل نفطي بحري قيمته بنحو ٣٠٪ من إيرادات المنطقة الاقتصادية الخاصة مقابل بناء قدرات ملاحية وصفرية للصومال في صد التهريب والأنشطة غير المشروعة [٣٢].

ومن هنا يتضح أن التوسع التركي في القرن الإفريقي لم يكن نتيجة تحركات عشوائية أو ردود فعل ظرفية، بل جاء في إطار رؤية استراتيجية مدروسة تعكس طموحًا متصاعدًا لإعادة تشكيل موقع تركيا ضمن التوازنات الإقليمية المتغيرة.

المطلب الثالث: التفاعلات الإقليمية والدولية مع الدور التركي

أولاً: التفاعلات الإقليمية: منذ تحوّل السياسة الخارجية التركية إلى نمط أكثر هجومية بعد محاولة الانقلاب في عام ٢٠١٦، أثارت أنقرة سلسلة من التفاعلات المتباينة من قِبل الأطراف الإقليمية، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وقد تجلّت هذه التفاعلات بوضوح في مواقف ثلاث دول رئيسية: مصر وسوريا ودول الخليج العربي، حيث تباينت بين التصعيد، والتحفظ، والانخراط الحذر، وفقًا لخصوصية كل ساحة وحدود التماس الجيوسياسي مع الطموحات التركية.

في الحالة المصرية: كانت العلاقات مع أنقرة على درجة عالية من التوتر عقب سقوط حكم جماعة الإخوان المسلمين في ٢٠١٣ وبلغت ذروتها بعد التدخل التركي في ليبيا شرقًا، حيث اعتُبر هذا التدخل تهديدًا مباشرًا لمجال مصر الاستراتيجي الغربي وقد تجسد الرد المصري في بناء تحالفات إقليمية مضادة والانخراط في منتدى غاز شرق المتوسط كآلية عزل جيوسياسي واقتصادي لتركيا [٣٣]. رغم ذلك اتجهت القاهرة منذ ٢٠٢١ إلى اعتماد نهج احتواء مرن، اتضح في جولات الحوار مع أنقرة التي لم تؤدِّ إلى تطبيع شامل لكنها هدفت إلى تقليل مساحة التوتر في ظل إدراك متبادل بضرورة فصل ملفات الخلاف عن مسارات التعاون المحتملة في مجالات الطاقة والأمن الإقليمي [٣٤].

أما في الساحة السورية: فقد مثّل التدخل التركي، خاصة في مناطق الشمال أحد أكثر العوامل إشكالية في الصراع السوري إذ اعتبر النظام السوري الوجود العسكري التركي انتهاكًا صريحًا للسيادة الوطنية، في حين تنظر المعارضة السورية إلى أنقرة كفاعل داعم ومؤثر. ويُلاحظ أن التفاعل السوري مع تركيا لم يكن مقتصرًا على النظام بل تعداه إلى أطراف مثل وحدات الحماية الكردية وقوات سوريا الديمقراطية التي تصنفها تركيا تنظيمات إرهابية وقد استخدمت أنقرة هذا التوصيف لتبرير عملياتها العسكرية المتعاقبة، وهو ما ولّد اصطفافات إقليمية متناقضة ترافقت مع رفض إيراني وروسي لبعض التحركات التركية خصوصًا في مناطق (منبج وتل رفعت) بما يعكس تعقيد المعادلة الإقليمية في الملف السوري[٣٥].

خليجياً: تباينت التفاعلات مع الدور التركي بين الصدام الدبلوماسي، كما حدث مع الإمارات والسعودية خلال ذروة الخلاف حول ملفات مثل قطر وليبيا، وبين الشراكة المرنة كما في حالة قطر. وقد وظّفت تركيا الأزمة الخليجية (٢٠١٧–٢٠٢١) كفرصة لتعزيز وجودها في الخليج من خلال توسيع القاعدة العسكرية في الدوحة وتوقيع اتفاقيات أمنية واقتصادية شاملة، ما أتاح لأنقرة موطئ قدم في الخليج يتجاوز مجرد التحالف السياسي ليأخذ طابعًا استراتيجيًا متعدد الأبعاد. غير أن استئناف المصالحة الخليجية في (قمة العلا ٢٠٢١) وتبدل أولويات بعض العواصم الخليجية خصوصًا الرياض وأبو ظبي قاد إلى تهدئة نسبية، تجلّت في زيارات متبادلة رفيعة المستوى واتفاقيات اقتصادية وإن لم تُنهِ تمامًا الحذر البنيوي من الدور التركي الإقليمي [٣٦]

في العراق: تتخذ السياسة التركية طابعًا مزدوجًا يعكس تعقيد المشهد الإقليمي وتعدد أولويات أنقرة. فمن ناحية تنخرط تركيا في عمليات عسكرية دورية شمال البلاد لملاحقة مقاتلي حزب العمال الكردستاني (PKK)، تحت مبرر حماية أمنها القومي ومنع تشكّل كيان كردي مستقل على حدودها الجنوبية. وقد تمركزت هذه العمليات لا سيما بعد ٢٠١٦، في مناطق مثل زاخو وسنجار وقنديل وشهدت تأسيس عشرات القواعد العسكرية المؤقتة بما أثار احتجاجات من الحكومة العراقية واعتُبر خرقًا للسيادة الوطنية [٣٧]. ومن ناحية أخرى، تسعى تركيا إلى ترسيخ حضورها الاقتصادي في العراق، خصوصًا عبر مشروع "طريق التنمية" (المعروف إعلاميًا بمشروع طريق الخليج) الذي يُنظر إليه بوصفه ركيزة جيو–اقتصادية لربط البصرة بالحدود التركية بما يسمح لتركيا بأن تكون بوابة الخليج إلى أوروبا [٣٨]. رغم هذا التداخل الأمني–الاقتصادي، لم تتمكن تركيا من بناء شراكة سياسية مستقرة مع الحكومة المركزية في بغداد، بسبب توجس الأخيرة من النوايا التوسعية وتقاطعاتها مع إيران إضافة إلى انقسام الموقف العراقي الداخلي حيال العلاقة مع أنقرة. [٣٩] في المقابل، تسعى تركيا إلى كسب حلفاء محليين داخل العراق، خصوصًا في إقليم كردستان حيث تشكل علاقاتها مع الحزب الديمقراطي الكردستاني ركيزة أساسية في تقاطع المصالح الأمنية–الاقتصادية. ومع ذلك، يُنظر إلى هذا التعاون من قبل بغداد كعامل يُعمّق الانقسام ويقوّض وحدة القرار العراقي. بهذا المعنى لا يمكن فهم التفاعل التركي–العراقي خارج إطار التنافس الإقليمي الأوسع حيث يشكل العراق ساحة تقاطع بين النفوذين الإيراني والتركي ما يجعل من الدور التركي في العراق مثالًا حيًا على الديناميكية الانتقالية التي تتراوح بين التعاون والتنافس، بين الأمن والتنمية، وبين اختراق الهياكل المحلية واحترام السيادة المركزية.

أما إيران: فإن تفاعلها مع الدور التركي يعكس طبيعة العلاقة المركّبة بين الطرفين، والتي تقوم على مزيج من التنسيق والتنافس ففي الساحة السورية، كثيرًا ما اصطدمت مصالح الطرفين رغم تعاونهما التكتيكي في إطار مسار أستانا. وترى طهران أن التمدد التركي في الشمال السوري يهدد مصالحها الحيوية في الإقليم ويخل بتوازنات النفوذ كما عبّرت عن رفضها المتكرر لأي عملية عسكرية تركية جديدة هناك وهو ما تكرر بوضوح في مواقفها من عمليات "نبع السلام" و"درع الفرات". وعلى الصعيد العراقي، تنظر إيران بكثير من الحذر إلى التوغل التركي في شمال العراق وترى فيه منافسة على مناطق النفوذ التقليدية خاصة في محافظتي نينوى وأربيل. وقد عبّرت طهران عن استيائها من إنشاء أنقرة قواعد عسكرية دائمة داخل الأراضي العراقية دون تنسيق كافٍ مع الحكومة المركزية معتبرة ذلك خطوة أحادية قد تفتح المجال لصدام غير مباشر بين القوتين [٤٠].

ثانياً: التفاعلات الدولية: منذ عام ٢٠١٦، دخلت تركيا مرحلة من التوازن الاستراتيجي المدفوع بتحولات داخلية وخارجية ما شكل زوايا جديدة من العلاقات الدولية. يتجلى ذلك في تفاعلاتها مع أربع قوى دولية رئيسية:

١. **الولايات المتحدة:** تصف بعض المراكز البحثية علاقة واشنطن وأنقرة بعد ٢٠١٦ بأنها "رحلة توقف واستئناف" حيث تحولت العلاقة من تحالف تقليدي إلى حذر استراتيجي تفرضه سياسات متباينة فقد أدّى دعم واشنطن لقوات سوريا الديمقراطية وموقفها غير المحايد في ملفات مثل (فتح الله غولن)، تحوُّل العلاقات إلى أزمة ثقة متفاقمة،وبلغ التوتر ذروته بعد قرار أنقرة شراء S-400 الروسية مما أدى إلى فرض عقوبات عبر قانون CAATSA وإيقافها عن برامج F-35 وعلى الرغم من ذلك، حافظت القنوات الدبلوماسية مفتوحة للتنسيق الأمني وبعض الصفقات الدفاعية مما يشير إلى اعتماد متبادل ولكنه ذو طبيعة تنافسية أكثر منه تحالفًا مضمونًا[٤١].

٢. **روسيا:** برزت موسكو كشريكة تكتيكية لتركيا، في إطار علاقة "تنافس متوازن" تجمع بين مصالح الطاقة المشتركة (مثل خط "توركستريم" ومحطة "أكويو" النووية) والتنسيق في الأزمة السورية لا سيما في ملف إدلب. رغم ذلك، ظلت علاقتهما هشة حيث تشكل التنافسية في ملفات مثل أوكرانيا وتنافس النفوذ في البحر الأسود عقبة حقيقية أمام أي تقارب أوسع[٤٢].

٣. **الاتحاد الاوربي:** ظلّ الاتحاد الأوروبي يحتفظ بموقع استراتيجي مركزي – شكليًّا – في العلاقات مع أنقرة لكنه تحوّل من خيار انضمام إلى شريك سياسي محدود. الاتحاد الذي كان يُعامل أنقرة كأولوية من حيث الانضمام أصبح بعد ٢٠١٦ مترددًا، مع التركيز على احترام المعايير الديمقراطية وحقوق الإنسان أولا قبل الاتفاقيات الأمنية. وقد شكّلت سياسة أنقرة الداخلية – مثل الانتهاكات على الصحافة – عقبة مستدامة أمام تجديد دينامية العلاقات رغم أهمية موقع تركيا الجيوسياسي كجسر بين الشرق والغرب[٤٣].

٤. **الصين:** مع أن تركيا لم تُعد شريكًا أوروبيًا بالكامل، فقد وسعت أفق العلاقات مع الصين عبر مبادرات مثل "الحزام والطريق". وقد ارتفعت التوقعات من الاستثمارات الصينية في البنية التحتية التركية ولكن النتائج الفعلية بقيت محدودة، حيث إن الصين ما زالت تُدين جزءًا ضخمًا من صادراتها لتركيا. كذلك، يثير التحول نحو الصين شكوكًا بخصوص اتجاه السياسة التركية بعيدًا عن الغرب رغم استمرار الاعتماد على الأسواق الغربية من المنظور الاقتصادي.[٤٤]

المبحث الثالث: الطموحات الاستراتيجية والأهداف المستقبلية

تمثل الطموحات التركية الراهنة امتدادًا لتراكمات استراتيجية تجاوزت منطق الاستجابة للأزمات لتتحول إلى مساعٍ واعية لإعادة تموضع أنقرة كفاعل مؤثر في صياغة البيئة الإقليمية. وفي هذا السياق لم تعد الأهداف التركية محصورة في الدفاع عن الأمن القومي أو إدارة ملفات الجوار، بل انفتحت على رؤى توسعية أكثر تنظيمًا تعكس تصورات القيادة التركية لمستقبل النظام الإقليمي والعالمي. تتقاطع هذه الطموحات مع اعتبارات جغرافية–سياسية، واقتصادية–تنموية، وأيديولوجية – هوياتية مما يجعل من قراءتها أمرًا ضروريًا لفهم طبيعة الحراك التركي ومآلاته المحتملة لذلك، يسعى هذا المبحث إلى تحليل الأبعاد الاستراتيجية الكامنة خلف سلوك تركيا الإقليمي وتفكيك التحديات المتعددة التي تقيّد هذا الطموح ثم تقديم استشراف واقعي للسيناريوهات المستقبلية بناءً على مؤشرات السياسة التركية الفعلية وتحولات البيئة المحيطة بها.

المطلب الاول: الاهداف الجيوسياسية

منذ العام ٢٠١٦ أعادت تركيا بلورة مقاربتها الجيوسياسية في سياقٍ إقليمي ودولي مضطرب متجهة نحو نمط أكثر حزمًا في إدارة مصالحها الاستراتيجية. وقد تزامنت هذه التحوّلات مع تحديات داخلية جسيمة أبرزها محاولة الانقلاب العسكري والتي دفعت القيادة التركية إلى اعتماد سياسة خارجية ذات طابع وقائي واستباقي في آنٍ معًا. وعلى هذا الأساس أصبحت أنقرة تنظر إلى الجوار الجغرافي ليس فقط من منظور أمني بل كمساحة جيوسياسية يجب أن تُدار وفق قواعد التمدد الناعم والصلب معًا عبر أدوات متعددة تشمل القوة العسكرية، الاقتصاد، والتحالفات الثنائية المتغيرة.

تتمثل الأهداف الجيوسياسية لتركيا في ثلاثة محاور رئيسية؛ **أولها** يرتبط بإعادة تعريف عمقها الاستراتيجي في محيطها الإقليمي لا سيما في المناطق التي كانت خاضعة سابقًا للنفوذ العثماني وهي فكرة تستبطنها أدبيات السياسة الخارجية التركية المعاصرة تحت ما يُعرف بـ"الجيوبوليتيك العثماني الجديد". وقد انعكس هذا التوجّه في سلوك تركيا بسوريا والعراق وليبيا حيث وُظفت العناصر التاريخية والهوياتية لتبرير التدخلات أو توسيع النفوذ الجغرافي.(٤٥)

المحور الثاني يتمثل في تحقيق توازن استراتيجي مع القوى الكبرى حيث طوّرت تركيا استراتيجية "التموضع المتعدد" بدلًا من الالتزام الثابت بأي محور دولي هذه السياسة جعلت أنقرة تقترب من روسيا في ملفات الطاقة وسوريا، بينما تُبقي قنواتها مفتوحة مع الناتو والولايات المتحدة. وقد فسّرت دراسة للباحث عبد الله باحجاج هذا التموضع بأنه يعكس "براغماتية مشروطة" تسعى من خلالها أنقرة إلى ضمان أقصى قدر من المكاسب السياسية والاقتصادية دون التخلي عن استقلالية القرار الخارجي(٤٦) أما **المحور الثالث** فيتمثّل في تحويل الجغرافيا إلى رافعة اقتصادية–استراتيجية عبر مشاريع بنية تحتية عابرة للحدود، أبرزها "ممر زانجيزور" ومشروع "طريق التنمية" الرابط بين العراق وتركيا وتهدف أنقرة من هذه المشاريع إلى تكريس موقعها كبوابة بين الشرق والغرب والتحوّل إلى ممر حيوي للطاقة والبضائع بين آسيا وأوروبا. (٤٧) يترافق ذلك مع سعي تركيا إلى تعديل توازنات القوى الإقليمية من خلال بناء تحالفات انتقائية في الشرق الأوسط والقرن الإفريقي ومنطقة القوقاز، وهو ما عكسته تحركاتها في أذربيجان بعد حرب ناغورني قره باغ، وفي الصومال من خلال القواعد العسكرية والدعم التنموي.(٤٨)

بناءاً على ما سبق، فإن الطموحات الجيوسياسية لتركيا لا تنفصل عن ديناميات الأمن القومي والرهانات الاقتصادية، ورغبة القيادة السياسية في فرض موقع إقليمي يُراعي مصالحها المتشابكة ويمنحها هامش مناورة أوسع في تفاعلاتها الدولية وهي بذلك تمارس دورًا مزدوجًا: فاعلٌ يفرض التوازن ويطمح إلى التوسع دون أن يتورط في التزامات دائمة مع القوى الدولية، بل يُفضل الشراكات المتغيرة والمناورات الذكية التي تحفظ له مكانة متقدمة ضمن المعادلة الإقليمية الجديدة.

المطلب الثاني: المحددات البنيوية والاقليمية

تتوزع المحددات البنيوية والسياسية في مسار العلاقات التركية على مستويات متشابكة، تشمل الأبعاد الأمنية والاقتصادية والسياسية، حيث يتداخل كل منها في صياغة توجهات أنقرة الإقليمية والدولية، ويحدد مساحات تحركها وهامش مناورتها في بيئة دولية متغيرة.

١. **المستوى الاقتصادي:** تواجه تركيا تحديات اقتصادية بنيوية تمثل قيدًا على طموحاتها الإقليمية فقد شهدت السنوات الأخيرة معدلات تضخم مرتفعة وتراجعًا في قيمة الليرة فضلًا عن تآكل الاحتياطي الأجنبي، وهو ما قلّص من قدرة أنقرة على تمويل عملياتها العسكرية الخارجية أو دعم حلفائها إقليميًا [٤٩]. وعلى الرغم من محاولات الحكومة تعويض هذه الضغوط من خلال زيادة الصادرات الدفاعية وتوسيع الصفقات التجارية، فإن هشاشة الحساب الجاري وبقاء كلفة التمويل الخارجي مرتفعة يمثلان عامل ضغط مستمر على قرارات السياسة الخارجية [٥٠]

٢. **المستوى المؤسسي والسياسي:** إعادة تركيز السلطة التنفيذية في قمة هرم الحكم بعد ٢٠١٦ منحت تركيا سرعة أكبر في اتخاذ القرار، لكنها قلّصت من فاعلية آليات التدقيق المؤسسي ما يرفع احتمالية الحسابات الخاطئة في بيئات الصراع [٥١] كما أن تراجع مؤشرات الحريات وسيادة القانون انعكس سلبًا على صورة تركيا في العواصم الغربية مقيّدًا قدرتها على بناء قنوات تأثير برلمانية أو غير رسمية في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة [٥٢].

٣. **المستوى الأمني:** تواجه أنقرة معادلة أمن حدود معقدة في سوريا والعراق، حيث تتداخل تهديدات التنظيمات المسلحة مع وجود قوى دولية كبرى، ما يجعل أي تحرك عسكري رهينًا بتفاهمات مؤقتة مع موسكو وواشنطن [٥٣]. عمليات "المخلب" في شمال العراق مثلًا عززت الأمن الحدودي لكنها أثارت حساسيات سيادية مع بغداد ومعارضة داخلية في العراق [٥٤]، وهو ما يفرض على أنقرة إدارة دقيقة للتوازن بين المكاسب الأمنية وتكلفة التجاذبات الدبلوماسية.

٤. **المستوى الإقليمي:** إقليميًا، يتسم المشهد بتشابك علاقات التعاون والمنافسة. ففي شرق المتوسط، ورغم توقيع اتفاقية ترسيم الحدود البحرية مع حكومة طرابلس، تواجه تركيا اصطفافات طاقوية بحرية تحدّ من نفوذها، خاصة مع اليونان وقبرص ومصر والاتحاد الأوروبي [٥٥]. أما مع إيران، فالعلاقة تتأرجح بين التنسيق في ملفات مثل منع قيام كيان كردي مستقل والتنافس على النفوذ في شمال العراق وسوريا [٥٦]. وفي الخليج ورغم تحسن العلاقات مع السعودية والإمارات بعد المصالحة لا يزال الحذر المتبادل قائمًا، خاصة في ملفات القرن الإفريقي وليبيا[٥٧].

٥. **المستوى الجيو–اقتصادي:** تعتمد تركيا بشكل كبير على واردات الطاقة، ما يجعلها عرضة لتقلبات الأسعار العالمية ومخاطر الإمدادات. تسعى أنقرة للتحول إلى مركز عبور للطاقة بين آسيا وأوروبا من خلال مشاريع البنية التحتية وخطوط الغاز لكن نجاح هذه الاستراتيجية مرهون بتوافقات إقليمية ودولية لا تتحكم فيها منفردة [٥٨]. كما أن أي اضطراب في مناطق العبور، سواء في البحر الأسود أو شمال سوريا أو العراق ينعكس مباشرة على جدوى تلك المشاريع.

المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية

السيناريو الاول: التوازن البراغماتي والمشاركة الانتقائية: يتّجه هذا السيناريو نحو استمرار أنقرة في تنفيذ سياسة خارجية براغماتية ينظمها الانخراط الانتقائي حيث تدخل في تحالفات مؤقتة تناسب المصالح الأمنية والاقتصادية وتنسحب عند تغيّر الظروف. أن السعودية مثال بارز على هذا النمط من التفاعلات: بعد توترات ما بعد ٢٠١٧، بدأت العلاقات تتحسّن من خلال "تطبيع براغماتي" قائم على المصالح الاقتصادية المشتركة والاستثمار، رغم تنافر سابق على خلفية قضايا الإسلام السياسي.[٥٩] . أما في شرق المتوسط وسوريا، فمن المتوقع أن تواصل تركيا تنسيق مواقفها مع روسيا في إطار مسار أستانة، وهو الآلية التفاوضية الثلاثية بين أنقرة وموسكو وطهران التي أُطلقت عام ٢٠١٧ لإدارة ملف الأزمة السورية وتنظيم مناطق خفض التصعيد، بما يتيح الحفاظ على قنوات اتصال دبلوماسية–أمنية مفتوحة بين الجانبين. أما خليجيًا، فيعزز هذا السيناريو توجه تركيا نحو ترميم علاقاتها البراغماتية مع المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، مع الحفاظ على الشراكات الاقتصادية والاستثمارية القائمة دون المشاركة في تحالفات استراتيجية متينة أو التزامات أمنية طويلة الأمد.

السيناريو الثاني: الصعود الإقليمي والتحول إلى قوة مؤثرة

يركز هذا السيناريو على مسار التحول التركي من فاعل مشارك في ملفات إقليمية إلى قوة إقليمية فاعلة قادرة على صياغة أجندتها الخاصة وفرض أولوياتها في بيئة إقليمية تتسم بالتنافس الحاد والتحولات المتسارعة. ويعكس هذا المسار إدراك أنقرة المتزايد لأهمية الانتقال من سياسة التكيّف مع موازين القوى القائمة إلى سياسة التأثير المباشر في تشكيلها عبر توظيف أدوات القوة الصلبة والناعمة في آن واحد، بما يتيح لها ترسيخ مكانتها كأحد الأقطاب المؤثرة في محيطها الجغرافي.[٦٠]

اقتصاديًا، تعتمد تركيا في هذا المسار على مبادرات مثل مشروع "الوطن الأزرق" (Mavi Vatan)، الذي يسعى إلى ترسيخ النفوذ البحري التركي عبر مطالبات بحرية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود مدعوماً بكيب في بناء إطارات قانونية بحرية ذاتية وتوسيع مناطق النفوذ الاقتصادي. **دبلوماسيًا**، شجعت أنقرة حركتها نحو الشرق الأوسط على أساس استراتيجيات متعددة الأطراف مترافقة مع خطاب "القوة الناعمة" الذي رفعته في محيطه العربي إثر الثورات، حيث أصبحت تركيا مرجعية بين فئات واسعة بسبب تقاربها الثقافي والإعلامي، خصوصًا مع النزاعات الحادة بين العرب وإيران[٦١]

من الناحية الأكاديمية، تقدّم دراسة مفصّلة للباحثة (داليا رشدي عرفات) تحليلاً دقيقًا يتناول تركيا بوصفها "نموذجًا للقوة الإقليمية الصاعدة"، ويرسم خريطة فكرية لهذا الصعود ومستوياته في السياسة الخارجية مما يشير إلى تحول نظمي واستراتيجي يتجاوز الإطار التقليدي للدول[٦٢]. في الخاتمة، يقدم هذا السيناريو نموذجًا تركيًا يُدخل أنقرة في فئة "القوى الناشئة القادرة على إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية" عبر مزيج فعّال من الرمزية التاريخية، القوة البحرية، التواصل الشعبي، والاستثمار الاستراتيجي ممهّدًا طريقها للانخراط في معادلات إقليمية جديدة، وخلق هوامش تأثير أطول مدىً.

السيناريو الثالث: الحروب بالوكالة وإعادة تشكيل التوازنات: يمثل هذا السيناريو تصورًا لمرحلة تلجأ فيها تركيا إلى تكثيف استخدام الحروب بالوكالة كأداة استراتيجية لإعادة صياغة موازين القوى الإقليمية دون الانخراط المباشر في مواجهات واسعة النطاق تستند هذه المقاربة إلى مبدأ "التأثير غير المباشر" الذي يسمح لأنقرة بتحقيق أهدافها الأمنية والسياسية عبر دعم أطراف محلية أو فاعلين غير دولتين في بؤر الصراع، مع الحفاظ على هامش مناورة يقيها من الأعباء المترتبة على التدخل العسكري المباشر [٦٣]. ويظهر ذلك بوضوح في سوريا عبر استمرار الدعم التركي لفصائل مسلحة في الشمال وفي ليبيا عبر تعزيز الشراكة العسكرية مع حكومة طرابلس، وهو ما أتاح لأنقرة موقعًا تفاوضيًا متقدمًا في الملفات الإقليمية ذات الصلة [٦٤].

كما يتقاطع هذا التوجه مع مساعي تركيا لتعزيز نفوذها في مناطق التماس الجيوسياسي، مثل القرن الإفريقي ومنطقة الساحل، عبر توسيع القواعد العسكرية والمشاريع الأمنية المشتركة، بما يتيح لها التأثير في معادلات الأمن الإقليمي بعيدًا عن المواجهة المباشرة. ووفق دراسة صادرة عن مركز الجزيرة للدراسات، فإن أنقرة توظف هذا النمط من الحضور العسكري–الأمني لتحقيق توازن بين ردع الخصوم وطمأنة الحلفاء مع الإبقاء على القدرة على التراجع أو التكيف مع التغيرات الميدانية . و ينطوي هذا السيناريو على مخاطر استراتيجية تتمثل في احتمالية الانزلاق نحو صدامات غير محسوبة أو تحمّل تبعات سلوك الأطراف الوكيلة، خاصة في ظل البيئة الإقليمية المعقدة التي تتشابك فيها المصالح مع قوى دولية كبرى مثل روسيا والولايات المتحدة اذ أن هذا النهج، رغم فعاليته التكتيكية قد يفرض على أنقرة تحديات مضاعفة في إدارة التحالفات والحفاظ على صورتها كقوة مسؤولة إقليميًا.

الخاتمة:

يُظهر التحليل الشامل لمسار الدور الإقليمي التركي بعد عام ٢٠١٦ أن أنقرة انتقلت من سياسة خارجية تقليدية ذات أبعاد محدودة إلى نهج متعدد المسارات يجمع بين الاعتبارات الجيوسياسية والمصالح الاقتصادية والأمنية مستفيدة من التحولات العميقة في النظامين الإقليمي والدولي. وقد انعكس هذا التحول في انخراط تركيا النشط في قضايا الشرق الأوسط وشرق المتوسط والقرن الإفريقي، بما في ذلك بناء شراكات انتقائية وتحالفات ظرفية تحقق أهدافها الاستراتيجية مع الحفاظ على هامش المناورة. كما أظهرت الدراسة أن السياسة الخارجية التركية صارت أكثر براغماتية في التعامل مع القوى الكبرى، حيث سعت إلى إدارة توازن دقيق بين واشنطن وموسكو وبكين والاتحاد الأوروبي بما يتيح لها تعظيم مكاسبها وتقليل المخاطر. على الصعيد الإقليمي، اتبعت أنقرة سياسات متدرجة لإعادة بناء علاقاتها مع بعض الدول العربية، مع الاستمرار في توظيف أدوات القوة الصلبة والناعمة للحفاظ على نفوذها أما على المستوى البنيوي، فقد تأثرت خيارات تركيا بعوامل داخلية كالأوضاع الاقتصادية والتحولات السياسية، ما فرض عليها إعادة ضبط أولوياتها الخارجية بما يتلاءم مع إمكاناتها الفعلية. وبناءً على ذلك خلص البحث إلى أن الدور التركي المستقبلي مرهون بقدرته على المواءمة بين طموحاته الإقليمية وقيوده الداخلية، واستثماره للتوازنات المتغيرة في بيئته الاستراتيجية بما يضمن له مكانة مؤثرة في النظام الدولي.

الهوامش:

(1) Holsti, K. J. National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy. International Studies Quarterly, Vol. 14, No. 3, 1970, pp. 233

(2) Thies, C. G. Role Theory and Foreign Policy. In: Hudson, V. M. (Ed.), Foreign Policy Analysis: Classic and Contemporary Theory. Rowman & Littlefield, 2013, pp. 43.

(3) Buzan, B. & Wæver, O. Regions and Powers: The Structure of International Security. Cambridge University Press, 2003, pp. 70–71

(4) Çınar, Presidentialism and Political Centralization in Turkey. Turkish Studies, Vol. 22(1), 2021. pp. 54–55

(5) Yavuz, M. H. & Özcan, N. Turkish Foreign Policy after July 15. Insight Turkey, Vol. 22(3), 2020, pp. 66–80

(6) Aras, B. & Akpınar, P,The Impact of the Syrian Refugee Crisis on Turkish Foreign Policy. Journal of Balkan and Near Eastern Studies, Vol. 22(1), 2020,pp. 102–118.

(7) Turan, İ. Political Islam and Turkish Foreign Policy. Perceptions: Journal of International Affairs, Vol. 24(2), 2019 p;228.

(8) Öniş, Z. & Kutlay, M. The New Turkey and Its Discontents: An Overview of Contemporary Challenges. Turkish Studies, Vol. 23(1), 2022. pp. 29–46. https://www.researchgate.net/profile/Bilge-Azgin/publication/328792558_The_New_Turkey_and_its_discontents/links/5d017816299bf13a385104f1/The-New-Turkey-and-its-discontents.pdf

(9) Yavuz, M. H. & Özcan, N. A. Turkish Foreign Policy after July 15. Insight Turkey, Vol. 22(3), 2020. pp. 66–81. https://ipc.sabanciuniv.edu/Content/Images/Document/turkish-foreign-policy-after-july-15-

(10) Turan, İ. Political Islam and Turkish Foreign Policy. I bid, p;211.

(11) Kardaş, Ş. Turkey's Regional Policies under Economic Pressure. Middle East Policy, Vol. 28(2), 2020, p. 42.

(12) Öniş, Z. & Kutlay, M.The New Turkey and Its Discontents: I bid, p;46

(13) Aras, B. & Akpınar, P. The Impact of the Syrian Refugee Crisis on Turkish Foreign Policy. I bid. P;120

(14) 14-Yavuz, M. H. & Özcan, N. A. Turkish Foreign Policy after July 15.I bid. P; 63

(15) Çınar, M. Presidentialism and Political Centralization in Turkey.I bid. P; 70

(16) Yavuz, M. H. & Özcan, N. A. Turkish Foreign Policy after July 15. I bid, p; 81

(17) Aydin, M. Turkey's Strategic Engagement in North Africa: The Case of Libya. Journal of Middle Eastern Geopolitics, Vol. 5(2), (2021). P;17

(18) Tanchum, M. The Libya-Turkey Maritime Deal: Strategic and Economic Dimensions. Mediterranean Policy Review, Vol. 4(1), (2020). P; 9

(19) Erşen, M. Turkey's Expanding Military Footprint in Iraq: Strategic Goals and Regional Implications. Istanbul Policy Center. 2022, p. 74

(20) Al-Rawi, A. Turkey and the Kurdistan Region: Economic Interdependence and Political Calculations. Middle Eastern Studies Journal. 2021, p. 19

*يُقصد بـ"المنظور ما بعد العثماني" (Post-Ottoman Perspective) تبني تركيا لرؤية استراتيجية تهدف إلى استعادة نفوذها في المناطق التي كانت ضمن الإمبراطورية العثمانية باستخدام أدوات القوة الناعمة والصلبة دون العودة إلى الشكل الإمبراطوري التقليدي. وتُعرف هذه الرؤية في الأدبيات السياسية بمفهوم "النيو–عثمانية" حيث تسعى تركيا لتعزيز حضورها السياسي والاقتصادي والثقافي في مناطق مثل العراق وسوريا والبلقان كجزء من إعادة تشكيل موقعها الإقليمي استنادًا إلى الميراث التاريخي العثماني ولكن بوسائل تتناسب مع بيئة النظام الدولي المعاصر.

(21) Hiltermann, J. & Fantappie, M. Turkey's Silent Advance in Iraq: The Strategic Use of Soft Power and Hard Power. International Crisis Group Report. 2021, p. 11

(22) Yilmaz, I. & Demir, M. Turkey's Neo-Ottoman Soft Power Strategy in Post-Daesh Iraq. Journal of Contemporary Middle Eastern Affairs. 2020, p. 28.
(23) Akkoyunlu, K. Pragmatism over Ideology: Turkey-Iran Relations in Iraq after 2016. Middle East Policy. 2021, p. 93
(24) Çelik, N. & Gürsoy, Y. Water Politics and Turkish Regional Strategy: The Case of Iraq. Journal of Geopolitical Studies. 2022, p. 58.
(25) Tziampiris, A. "The EastMed Pipeline and the Dynamics of Regional Energy Competition". Mediterranean Quarterly, Vol. 31(3), 2020. p. 247.
(26) Sayarı, S. & Aydın-Düzgit, S. "Turkey's Assertive Foreign Policy and the Mediterranean Standoff". Turkish Studies, Vol. 22(1), 2021. p. 103.
(27) Altunışık, M. B. "The Shifting Dynamics of Turkish Foreign Policy in the Eastern Mediterranean". Turkish Studies, Vol. 22(1), 2021. p. 58.
(28) Isère, E. "Turkey's Blue Homeland Doctrine and the Geopolitics of the Eastern Mediterranean". Turkish Studies, Vol. 21(4), 2020. p. 12.
(29) Cannon, B. J. & Rossiter, A. Re-examining the "Base": Political and Security Dimensions of Turkey's Military Presence in Somalia. Insight Turkey, 21(1), 2019. P. . 169
(30) Petrőcz, J. Turkey's Military and Economic Footprint in Somalia and the Horn of Africa. Journal of Central and Eastern European African Studies, 2023.p.4
(31) AP News (2024). Somalia announces deal with Turkey to deter Ethiopia's access to sea… Somalia announces deal with Turkey to deter Ethiopia's access to sea through a breakaway region | AP News
(32) Anadolu Agency Communications Directorate. Somalia and Ethiopia affirm each other's sovereignty, unity and independence: Ankara Declaration. (2024) https://www.aa.com.tr/en/africa/somalia-ethiopia-affirm-each-others-sovereignty-unity-ankara-declaration/3422125
(33) Grigoriadis, I. N. & Nisidou, E. Egyptian-Turkish Relations on a Roller Coaster: Implications for the Eastern Mediterranean. ELIAMEP Policy Paper, 2024, p. 4 (PDF) Egyptian-Turkish Relations on a Roller Coaster: Implications for the Eastern Mediterranean
(34) Aksoy, H.A. & Roll, S. A Thaw in Relations between Egypt and Turkey. SWP Comment No. 39, 2021,p.2
(35) Kirişci, K. & Kolasin, G. Turkey's Military Operations in Syria and the Changing Regional Order. Brookings Institution, 2020,p.14
(36) Yeşiltaş, M. Making Sense of Turkey's Strategy towards the New Gulf Crisis. Al Jazeera Centre for Studies Report, 2017.p.3
(37) International Crisis Group. Turkey's PKK Conflict: A Regional Perspective. ICG Middle East Report No. 263, 2020,p.18 112f4355061e4966a855e99ddfa5105f_100.pdf
(38) Ozturk, B. Development Road Project: Transforming Türkiye–Iraq Relations. CESPI Brief No. 61 (July 2024), 2024, p. 1.
(39) Aziz, S., van Veen, E., & Yüksel, E.. Turkish interventions in its near abroad: The case of the Kurdistan Region of Iraq. Clingendael Policy Brief, (2022) p. 1
(40) Zanotti, J. Iran and the Syrian Crisis: Avoiding the Abyss? Congressional Research Service, 2019, p. 42.
(41) Becker, J. US–Turkey Frictions: F-35, S-400, and CAATSA. War on the Rocks, 2021, p. 7. https://www.congress.gov/crs_external_products/R/PDF/R44000/R44000.115.pdf?utm_source
(42) Isachenko, D. Turkey and Russia: The Logic of Conflictual Cooperation. SWP Research Paper, (2021).p.10 https://www.swp-berlin.org/publications/products/research_papers/2021RP07_TurkeyAndRussia.pdf?utm

(43) Özçelik, E. A Fragile Relationship: Turkey and the European Union in a Functional but Troubled Cooperation Model. Critical Review of International Social and Political Philosophy, 2024, p. 9. https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/01402382.2024.2442870?scroll

(44) Gürel, B. (2022). Chinese Investment in Turkey: The Belt and Road Initiative, Rising Expectations and Ground Realities. European Review, Vol. 30(6), p. 806.

(45) Yavuz, M.H. & Özcan, N.A. Turkey's Geopolitical Repositioning after the Arab Uprisings. Carnegie Middle East Center. 2021 p. 19

(٤٦) باحجاج، عبد الله. (٢٠٢١). "التحولات في التموضع الاستراتيجي التركي بعد ٢٠١٦: قراءة في الفعالية البراغماتية". مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، العدد ٢٢٣، ٢٠١٦. ص:٣٣

(47) Gürel, B. Chinese Investment in Turkey: The Belt and Road Initiative, Rising Expectations and Ground Realities. European Review, Vol. 30(6), (2022). p. 826.

(48) Neset, S., Kaya, T., & Demir, M. Turkey's Expanding Strategic Footprint in the Middle East, the Horn of Africa, and the Caucasus. Center for Applied Turkey Studies (CATS), Stiftung Wissenschaft und Politik (SWP), Berlin, (2021).p. 41.

(49) Pamuk, Ş. Economic Challenges in Turkey's Foreign Policy. Middle East Policy, 29(3), (2022)., p. 14.

(50) Öniş, Z. & Kutlay, M. The Dynamics of Turkey's Foreign Policy under Economic Constraints. Third World Quarterly, 42(3), (2021). p. 512.

(51) Esen, B. & Gümüşçü, Ş. Democratic Backsliding in Turkey: Causes and Consequences. Mediterranean Politics, 25(1), (2020). p. 42.

(52) Freedom House. Freedom in the World 2023: Turkey, (2023). p. 5 https://freedomhouse.org/country/turkey/freedom-world/2023

(53) Stein, A. Turkey's Military Strategy in Syria and Iraq. Atlantic Council Issue Brief, (2021). p.8

(54) Banisalamah, M. & Al-Hamadi, A. The New Turkey: The Spread of Turkish Military Bases Abroad, Role and Indications 2002–2020. Dirasat: Human and Social Sciences, Vol. 50(3), (2023). p. 555. Iraq is Fragile, Not Hopeless.pdf

(55) Kostianis, A. Eastern Mediterranean Geopolitics and Turkey's Maritime Ambitions. Mediterranean Quarterly, 31(4), (2020). p. 63.

(56) Tol, G. & Taspinar, O. Turkey and Iran: Cooperation and Competition in the Middle East. Brookings Doha Center, (2021). p. 11.

(57) Ulrichsen, K. C. (2022). Endgames for Saudi Arabia and the United Arab Emirates in Yemen. POMEPS Studies, (Rethinking Yemen's Conflict), pp. 113-114. https://pomeps.org/wp-content/uploads/2022/12/POMEPS_Studies_N26_Final.pdf

(58) Tagliapietra, S. Turkey as an Energy Hub: Prospects and Challenges. Bruegel Policy Brief, (2022). p. 4The EU-Turkey Energy Relations after the 2014 Ukraine Crisis: Enhancing the Partnership in a Rapidly Changing Environment by Simone Tagliapietra:: SSRN

(59) Center for Arab Unity Studies. Saudi Reasons for a Rapprochement with Turkey, (2022).P.5 Saudi Reasons for a Rapprochement with Turkey

(60) Time. Why Erdogan's Ottoman Vision Worries the World .(2020). Erdogan's Love for Ottoman Empire Should Worry the World | TIME

(61) MEI Aspiring Powers, Regional Rivals. Middle East Institute. (2020) , Available at: https://www.mei.edu/publications/aspiring-powers-regional-rivals (Accessed: 9 August 2025).

(٦٢) عرفة، د. رشدي. التوجه التركي للهيمنة الإقليمية والنهوض الدولي: رؤية تحليلية–تقييمية. مجلة كلية السياسة والاقتصاد، (٢٠٢٢).ص ٢٨

https://jocu.journals.ekb.eg/article_248877_96ed0e074aea98fc1f8c5b9405dd632e.pdf?utm

(63) Stein, A. Turkey's Military Strategy in Syria and Iraq. Atlantic Council Issue Brief, (2021). p. 8.

(64) 6Ulrichsen, K. C. The Gulf States and Turkey: Rapprochement or Rivalry? Arab Gulf States Institute in Washington, (2022). p. 19.

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر العربية:

١) باحجاج، عبد الله. "التحولات في التموضع الاستراتيجي التركي بعد ٢٠١٦: قراءة في الفعالية البراغماتية". مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، العدد ٢٢٣، ٢٠١٦.

٢) عرفة، رشدي. التوجه التركي للهيمنة الإقليمية والنهوض الدولي: رؤية تحليلية – تقييمية. مجلة كلية السياسة والاقتصاد، ٢٠٢٢.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

1) Akkoyunlu, K. Pragmatism over Ideology: Turkey-Iran Relations in Iraq after 2016. Middle East Policy, 2021.
2) Aksoy, H.A. & Roll, S. A Thaw in Relations between Egypt and Turkey. SWP Comment No. 39, 2021.
3) Al-Rawi, A. Turkey and the Kurdistan Region: Economic Interdependence and Political Calculations. Middle Eastern Studies Journal, 2021.
4) Altunışık, M. B. "The Shifting Dynamics of Turkish Foreign Policy in the Eastern Mediterranean". Turkish Studies, Vol. 22(1), 2021.
5) Anadolu Agency Communications Directorate. Somalia and Ethiopia affirm each other's sovereignty, unity and independence: Ankara Declaration. 2024.
6) AP News. Somalia announces deal with Turkey to deter Ethiopia's access to sea through a breakaway region. 2024.
7) Aras, B. & Akpınar, P. The Impact of the Syrian Refugee Crisis on Turkish Foreign Policy. Journal of Balkan and Near Eastern Studies, Vol. 22(1), 2020.
8) Aydin, M. Turkey's Strategic Engagement in North Africa: The Case of Libya. Journal of Middle Eastern Geopolitics, Vol. 5(2), 2021.
9) Aziz, S., van Veen, E., & Yüksel, E. Turkish interventions in its near abroad: The case of the Kurdistan Region of Iraq. Clingendael Policy Brief, 2022.
10) Banisalamah, M. & Al-Hamadi, A. The New Turkey: The Spread of Turkish Military Bases Abroad, Role and Indications 2002–2020. Dirasat: Human and Social Sciences, Vol. 50(3), 2023.
11) Becker, J. US–Turkey Frictions: F-35, S-400, and CAATSA. War on the Rocks, 2021.
12) Buzan, B. & Wæver, O. Regions and Powers: The Structure of International Security. Cambridge University Press, 2003.
13) Cannon, B. J. & Rossiter, A. Re-examining the "Base": Political and Security Dimensions of Turkey's Military Presence in Somalia. Insight Turkey, 21(1), 2019.
14) Center for Arab Unity Studies. Saudi Reasons for a Rapprochement with Turkey. 2022.
15) Çelik, N. & Gürsoy, Y. Water Politics and Turkish Regional Strategy: The Case of Iraq. Journal of Geopolitical Studies, 2022.
16) Çınar, M. Presidentialism and Political Centralization in Turkey. Turkish Studies, Vol. 22(1), 2021.

17) Erşen, M. Turkey's Expanding Military Footprint in Iraq: Strategic Goals and Regional Implications. Istanbul Policy Center, 2022.
18) Esen, B. & Gümüşçü, Ş. Democratic Backsliding in Turkey: Causes and Consequences. Mediterranean Politics, 25(1), 2020.
19) Freedom House. Freedom in the World 2023: Turkey. 2023.
20) Grigoriadis, I. N. & Nisidou, E. Egyptian-Turkish Relations on a Roller Coaster: Implications for the Eastern Mediterranean. ELIAMEP Policy Paper, 2024.
21) Gürel, B. Chinese Investment in Turkey: The Belt and Road Initiative, Rising Expectations and Ground Realities. European Review, Vol. 30(6), 2022.
22) Hiltermann, J. & Fantappie, M. Turkey's Silent Advance in Iraq: The Strategic Use of Soft Power and Hard Power. International Crisis Group Report, 2021.
23) Holsti, K. J. National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy. International Studies Quarterly, Vol. 14, No. 3, 1970.
24) International Crisis Group. Turkey's PKK Conflict: A Regional Perspective. ICG Middle East Report No. 263, 2020.
25) Isachenko, D. Turkey and Russia: The Logic of Conflictual Cooperation. SWP Research Paper, 2021.
26) Isère, E. "Turkey's Blue Homeland Doctrine and the Geopolitics of the Eastern Mediterranean". Turkish Studies, Vol. 21(4), 2020.
27) Kardaş, Ş. Turkey's Regional Policies under Economic Pressure. Middle East Policy, Vol. 28(2), 2020.
28) Kirişci, K. & Kolasin, G. Turkey's Military Operations in Syria and the Changing Regional Order. Brookings Institution, 2020.
29) Kostianis, A. Eastern Mediterranean Geopolitics and Turkey's Maritime Ambitions. Mediterranean Quarterly, 31(4), 2020.
30) MEI (Middle East Institute). Aspiring Powers, Regional Rivals. 2020.
31) Neset, S., Kaya, T., & Demir, M. Turkey's Expanding Strategic Footprint in the Middle East, the Horn of Africa, and the Caucasus. Center for Applied Turkey Studies (CATS), SWP, Berlin, 2021.
32) Öniş, Z. & Kutlay, M. The New Turkey and Its Discontents: An Overview of Contemporary Challenges. Turkish Studies, Vol. 23(1), 2022.
33) Öniş, Z. & Kutlay, M. The Dynamics of Turkey's Foreign Policy under Economic Constraints. Third World Quarterly, 42(3), 2021.
34) Özçelik, E. A Fragile Relationship: Turkey and the European Union in a Functional but Troubled Cooperation Model. Critical Review of International Social and Political Philosophy, 2024.
35) Ozturk, B. Development Road Project: Transforming Türkiye–Iraq Relations. CESPI Brief No. 61, 2024.
36) Pamuk, Ş. Economic Challenges in Turkey's Foreign Policy. Middle East Policy, 29(3), 2022.
37) Petrőcz, J. Turkey's Military and Economic Footprint in Somalia and the Horn of Africa. Journal of Central and Eastern European African Studies, 2023.

38) Sayarı, S. & Aydın-Düzgit, S. "Turkey's Assertive Foreign Policy and the Mediterranean Standoff". Turkish Studies, Vol. 22(1), 2021.
39) Stein, A. Turkey's Military Strategy in Syria and Iraq. Atlantic Council Issue Brief, 2021.
40) Tagliapietra, S. Turkey as an Energy Hub: Prospects and Challenges. Bruegel Policy Brief, 2022.
41) Tanchum, M. The Libya-Turkey Maritime Deal: Strategic and Economic Dimensions. Mediterranean Policy Review, Vol. 4(1), 2020.
42) Thies, C. G. Role Theory and Foreign Policy. In: Hudson, V. M. (Ed.), Foreign Policy Analysis: Classic and Contemporary Theory. Rowman & Littlefield, 2013.
43) Time. Why Erdogan's Ottoman Vision Worries the World. 2020.
44) 44- Tol, G. & Taspinar, O. Turkey and Iran: Cooperation and Competition in the Middle East. Brookings Doha Center, 2021.
45) Turan, İ. Political Islam and Turkish Foreign Policy. Perceptions: Journal of International Affairs, Vol. 24(2), 2019.
46) Tziampiris, A. "The EastMed Pipeline and the Dynamics of Regional Energy Competition". Mediterranean Quarterly, Vol. 31(3), 2020.
47) Ulrichsen, K. C. Endgames for Saudi Arabia and the United Arab Emirates in Yemen. POMEPS Studies (Rethinking Yemen's Conflict), 2022.
48) Ulrichsen, K. C. The Gulf States and Turkey: Rapprochement or Rivalry?. Arab Gulf States Institute in Washington, 2022.
49) Yavuz, M. H. & Özcan, N. A. Turkish Foreign Policy after July 15. Insight Turkey, Vol. 22(3), 2020.
50) Yavuz, M.H. & Özcan, N.A. Turkey's Geopolitical Repositioning after the Arab Uprisings. Carnegie Middle East Center, 2021.
51) Yeşiltaş, M. Making Sense of Turkey's Strategy towards the New Gulf Crisis. Al Jazeera Centre for Studies Report, 2017.
52) Yilmaz, I. & Demir, M. Turkey's Neo-Ottoman Soft Power Strategy in Post-Daesh Iraq. Journal of Contemporary Middle Eastern Affairs, 2020.
53) Zanotti, J. Iran and the Syrian Crisis: Avoiding the Abyss? Congressional Research Service, 2019.